مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

العدالة بين المفهوم المثالي والتطبيق الواقعي

زينب طه قدوري المجمص[1] ، أ.د. علي مشهدي[2]
طالبة دكتوراه جامعة طهران –أرس[1]
عضو الهيئة العلمية بجامعة قم[2]
Zainabtaha@gmail.com – Droitenviro@gmail.com

استلام البحث: 13/12/2025	مراجعة البحث: 07/01/2026	قبول البحث:12/02/2026

الملخص:

يتناول هذا البحث الفجوة بين المفهوم المثالي للعدالة في الفكر الفلسفي والقانوني وبين التطبيق الواقعي لها في الأنظمة القضائية المعاصرة. يناقش البحث تصورات العدالة عبر العصور، من أفلاطون وأرسطو إلى الفلسفات الحديثة مثل جون رولز، وكيف أن العدالة ليست مجرد فكرة نظرية بل هي حالة من التوتر المستمر بين القيم المثالية والقيود الواقعية. في ظل التعقيدات السياسية والاجتماعية، يطرح البحث تساؤلاً حول قدرة النظم القانونية على تحقيق العدالة كما تصوّرها الفلسفات الكبرى. كما يتطرق إلى تحديات تطبيق العدالة بسبب الفساد، والتحيز، والتدخل السياسي، والتمييز الاجتماعي. في هذا السياق، يُقترح البحث حلولًا عملية لإغلاق الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال إصلاحات تشريعية وتعزيز الاستقلال القضائي والمساواة أمام القانون.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الفلسفة القانونية، العدالة المثالية، التطبيق الواقعي، النظام القضائي، الفلسفات القانونية..

Abstract

This research addresses the gap between the ideal concept of justice in philosophical and legal thought and its practical application in contemporary judicial systems. The study discusses the conceptions of justice throughout history, from Plato and Aristotle to modern philosophies like John Rawls, highlighting that justice is not just a theoretical idea but a continuous tension between ideal values and practical constraints. Amid political and social complexities, the research raises questions about the ability of legal systems to achieve justice as envisioned by major philosophical thinkers. It also discusses challenges in applying justice due to corruption, bias, political interference, and social discrimination. In this context, the research proposes practical solutions to close the gap between theory and practice through legislative reforms, enhancing judicial independence, and ensuring equality before the law.
Keywords: Justice, legal philosophy, ideal justice, practical application, judicial system, legal philosophies

المقدمة

حين نتأمل كلمة "العدالة"، قد تخطر ببالنا صور متناقضة: قاضٍ يحمل ميزانًا من ذهب في قاعة محكمة بهية، في مقابل مشهد لمظلوم يبكي على رصيف الحياة دون من ينصت. بين الحلم والواقع، بين ما يجب أن يكون وما هو كائن، تقف العدالة كقيمة بشرية مقدسة، محاطة بهالة من القداسة، ولكن مثقلة بتراب الواقع.

لطالما كانت العدالة المفهوم الذي تتغنى به الحضارات وتُزين به الدساتير، لكنها في أعين الكثيرين تظل حلمًا مؤجلاً، أو على الأقل، واقعًا معطوبًا. فهل العدالة فعلاً قيمة مطلقة، أم أنها نسبية تتشكل حسب الزمان والمكان؟ وهل نحن نطالب بالمثالية في عالم تحكمه المصالح؟ أم أننا فقدنا حتى أدنى مستويات العدالة الواقعية؟

CC BY

لقد تحدث الفلاسفة منذ القدم عن العدالة، من أفلاطون الذي رسم لها جمهوريات مثالية، إلى أرسطو الذي ربطها بالفضيلة، ثم جاء جون رولز ليبني نظرية عقلانية قائمة على الإنصاف والحجاب المعرفي. ولكن، ماذا حدث عندما اصطدمت هذه النظريات بجدران الواقع؟ ماذا تبقى من تلك القيم في ظل أنظمة قضائية تئن تحت وطأة الفساد أو البيروقراطية أو الانحياز؟

في كل محكمة تُرفع فيها القضايا، ليس طرفا النزاع فقط من ينتظر العدالة، بل العدالة نفسها تترقب أن تتحقق. وفي كل قانون يُسن، هناك مفارقة خفية: هل هو تجسيد للعدالة، أم محاولة للسيطرة؟ في الواقع، كثيرًا ما يُستخدم القانون لتجميل الظلم بدلًا من كشفه، ويُمارس تحت مظلته إقصاء باسم النظام، وتغليب لمصالح الأقوياء على آهات الضعفاء.

إن العدالة ليست مجرد حُكم يُنطق به، ولا قاعدة قانونية تُكتب، بل هي إحساس فطري بالإنصاف يولد مع الإنسان، ويصارع ليبقى حيًا في عالم لا يرحم. إنها حالة من التوتر الدائم بين المُثل العليا والقيود الواقعية، بين ما نعتقد أنه صواب وبين ما يُفرض علينا قبوله كواقع.

وهنا، يصبح التساؤل أكثر إلحاحًا: هل بإمكان العدالة أن تبقى وفية لنقائها الأول؟ أم أنها محكومة بالتحول إلى "عدالة واقعية" تُقاس بحجم النفوذ، والمال، والسلطة؟

هذه الرحلة الفكرية لا تسعى لتقديم أجوبة جاهزة، بل لتحفيز العقل على التساؤل، والانتباه، وربما الشك في المسلمات. لأنها حينها فقط، تستحق أن تُسمى عدالة.

اشكالية البحث :

رغم أن العدالة تُعد من أسمى القيم التي تسعى المجتمعات لتحقيقها، إلا أن الفجوة بين المفهوم المثالي للعدالة والتطبيق الواقعي لها لا تزال قائمة. يُثار التساؤل حول مدى إمكانية تجسيد مبادئ العدالة النظرية في الواقع العملي، خاصة في ظل تعقيدات النظم القانونية، وتأثير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فهل العدالة المطبقة اليوم تعبر حقًا عن جوهر العدالة كما رسمها الفلاسفة والمفكرون؟ أم أن هناك انحرافًا بين النظرية والممارسة يفرغ العدالة من مضمونها الحقيقي؟

السؤال الرئيسي :

إلى أي مدى يمكن تحقيق التوازن بين المفهوم المثالي للعدالة كما تصوره الفكر الفلسفي والقانوني، وبين التطبيق الواقعي لها ضمن النظم القضائية المعاصرة؟

فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن هناك فجوة واضحة بين المفهوم المثالي للعدالة كما تصوره الفكر الفلسفي والقانوني، وبين آليات تطبيقه في الواقع العملي داخل الأنظمة القضائية. وتتمثل هذه الفجوة في تأثر تطبيق العدالة بعوامل متعددة، مثل التدخل السياسي، والفساد الإداري، والتمييز الاجتماعي، ما يؤدي إلى انحراف العدالة عن صورتها النظرية، ويحولها في بعض الأحيان إلى أداة تخدم مصالح معينة بدلًا من تحقيق الإنصاف المجرد.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله لقضية محورية تمس جوهر النظام القانوني والإنساني، وهي الفجوة بين العدالة كمفهوم مثالي وتطبيقها الواقعي. يُسهم البحث في تسليط الضوء على أسباب هذا التباين، ويُحفّز النقاش العلمي حول كيفية الارتقاء بالعدالة من مجرد شعار إلى ممارسة فعلية منصفة. كما يفتح المجال أمام إعادة تقييم أداء المنظومة القضائية، ودورها في تجسيد العدالة الحقيقية، مما يجعله ذا فائدة للباحثين، والمشرّعين، وصناع القرار.

أهداف البحث:

1. **تحليل المفهوم المثالي للعدالة في الفكر الفلسفي والقانوني**

يهدف البحث إلى استكشاف كيفية تصوّر الفلاسفة والمفكرين للعدالة عبر العصور، من العدالة المطلقة عند أفلاطون وأرسطو، إلى العدالة الإجرائية والإنصاف لدى جون رولز وغيرهم. سيتناول البحث المبادئ التي بُني عليها هذا التصور المثالي، وكيف نُظر إلى العدالة كقيمة كونية سامية. هذا التحليل يمهّد لفهم الأساس النظري الذي يجب أن تُقاس به التطبيقات الواقعية في مختلف الأنظمة القانونية.

2. **تقييم واقع تطبيق العدالة في الأنظمة القضائية المعاصرة**

يسعى البحث إلى دراسة مدى التزام النظم القضائية الحالية بتجسيد المفهوم النظري للعدالة، من خلال تحليل نماذج واقعية، ورصد التحديات التي تحول دون تحقيق العدالة المثالية. يتطرق إلى عوامل مثل الفساد، التحيز، التدخل السياسي، والفجوة بين النص القانوني والممارسة العملية، مما يساعد في فهم أسباب انحراف العدالة عن معناها الحقيقي في بعض السياقات المجتمعية.

3. اقتراح آليات لتقريب العدالة المثالية من الواقع

يهدف البحث إلى طرح حلول عملية وواقعية تساهم في تقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق في مجال العدالة. من خلال دراسة تجارب ناجحة وتقديم توصيات مدروسة، يسعى البحث لتعزيز مبادئ الشفافية، الاستقلال القضائي، والمساواة أمام القانون. كما يعمل على إبراز أهمية إصلاح النظم القانونية لضمان عدالة أكثر تجسيدًا للبعد الإنساني، بعيدًا عن البُعد الشكلي أو القانوني المجرد.

الدراسات السابقة:

1. عنوان الدراسة: صداقة الرجال والأخوّة في الثقافتين العربية والصينية: العدالة في تخيل المجتمع المثالي

المؤلف: وين–جين أويان

تناولت الدراسة مفهوم العدالة من خلال تحليل أدبي–ثقافي لفكرة "صداقة الرجال" كمكوّن أخلاقي أساسي في بناء المجتمع المثالي في الثقافتين العربية والصينية. ربطت بين المفهوم الأخلاقي للعدالة والتصور الجماعي للفضيلة، مشيرة إلى أن العدالة ليست فقط نظامًا قانونيًا، بل نسيجًا من العلاقات الإنسانية القائمة على الإخلاص والوفاء والمساواة. سلطت الدراسة الضوء على التباين بين الرؤية المثالية للعدالة في التراثين، وبين ما يعكسه الواقع من اختلالات في تحقيق هذا النموذج في الحياة اليومية.

2. عنوان الدراسة: الترجمة والتحرُّر من الهيمنة الغربية: مشروع السنهوري 1948

المؤلف: رنا رشدي

تناقش الدراسة دور عبد الرزاق السنهوري في تطوير القانون المدني المصري عام 1948 كنموذج لتقريب العدالة النظرية إلى التطبيق الواقعي. استعرضت كيف أسهمت الترجمة القانونية في بناء نسق قانوني متوازن يجمع بين المبادئ الغربية والخصوصية العربية، مسلطة الضوء على محاولات السنهوري لتحرير العدالة من الهيمنة الاستعمارية.

CC BY

تبرز الدراسة التحديات التي واجهت نقل النظريات الفلسفية للعدالة إلى منظومة قانونية عملية، وكيف أن الاجتهاد المحلي في التقنين يمكن أن يشكّل جسرًا بين العدالة المثالية والواقع القانوني.

3. عنوان الدراسة: استراتيجيات الإدراك كمؤشر للعدالة التعليمية في البيئات التجريبية

المؤلف: فنان نظير دروزة

ركزت الدراسة على العدالة من منظور تربوي، حيث قامت بتحليل كيفية إدراك الطلاب والمعلمين للعدالة في استراتيجيات التعلم. عبر تجارب ميدانية، وجدت الدراسة أن الشعور بالعدالة التعليمية يتأثر بتفاوت أساليب التدريس، ومستوى إشراك المتعلمين في عملية اتخاذ القرار. بيّنت أن غياب التوازن بين توقعات المعلمين واحتياجات الطلاب يؤدي إلى تشويه مفهوم العدالة في المؤسسات التربوية، مما يشير إلى أن العدالة كقيمة تطبيقية تتطلب مرونة منهجية وتأطيرًا إداريًا لتحقيقها.

الفصل الأول: الأسس النظرية والفلسفية لمفهوم العدالة

المبحث الأول: المفهوم الفلسفي للعدالة عبر العصور

المطلب الأول: العدالة في الفلسفة القديمة: من أفلاطون إلى أرسطو

تُعدّ العدالة في الفلسفة اليونانية القديمة من أكثر المفاهيم تداولاً وجدلاً، وقد كانت محوراً رئيسياً في تنظيرات فلاسفة أثينا، وعلى رأسهم أفلاطون وأرسطو. إذ نظر إليها كلّ منهما من زاوية مغايرة، لكنهما اتفقا على مركزيتها في بناء المجتمع المثالي. ومن خلال مؤلفاتهما الخالدة، قدّما تصوراتٍ لما يجب أن تكون عليه العدالة في الفرد والدولة، وهو ما شكّل أساسًا للفكر السياسي والأخلاقي لاحقًا.

في كتاب "الجمهورية" لأفلاطون، ظهرت العدالة بوصفها النظام المتكامل الذي يسير عليه كل شيء في الدولة والروح البشرية. فقد ذهب أفلاطون إلى أن العدالة لا تتحقق إلا حين "يقوم كل فرد بما يليق بطبيعته، ويشغل المكان الذي يتناسب مع قدراته دون تعدٍ على مهام غيره". وقد جاء نص واضح في الكتاب الرابع من "الجمهورية" يوضح هذا المعنى:

"إن العدالة، في حقيقتها، ليست شيئاً غير أن يؤدي كل فرد العمل الذي تؤهله له طبيعته، دون أن يتدخل في أعمال غيره، ودون أن يطمع في غير ما يناسبه من مهن ومهام، سواء في الدولة أو في النفس."

(أفلاطون؛ الجمهورية؛ ترجمة فؤاد زكريا؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ 2002م؛ ص220)

يؤكد هذا الطرح على أن العدالة عند أفلاطون ترتبط بالانسجام الوظيفي داخل المجتمع، وبأن الظلم لا ينشأ من غياب القوانين، بل من تجاوز الأفراد لحدودهم الطبيعية. وهذا يعكس رؤية مثالية ترتكز على تصور ثابت للوظائف والأدوار.

أما أرسطو، فقد اتخذ طريقًا أكثر واقعية في مقاربة العدالة. في كتابه "الأخلاق إلى نيقوماخوس"، يميز بين نوعين من العدالة: العدالة التوزيعية ((Distributive Justiceوالعدالة التعويضية أو التقويمية (.(Corrective Justiceالأولى تتعلق بتوزيع المنافع بحسب الاستحقاق، والثانية تعنى بإصلاح الخلل الواقع نتيجة الاعتداءات أو المعاملات غير المتكافئة.

وقد ورد في كتاب "الأخلاق" ما نصه:

"العدالة بوصفها فضيلة تامة، هي الفضيلة الكاملة بمعناها الأوسع، ولكنها ليست كذلك بإطلاق، بل بالنسبة للغير، لأنها تتعلق بالآخرين دائماً، وهي أعظم الفضائل لأنها تحقق ما هو خير لهم."

(أرسطو؛ الأخلاق إلى نيقوماخوس؛ ترجمة أحمد لطفي السيد؛ الهيئة العامة لقصور الثقافة؛ ط2، 2000م؛ ص125)

وفي موضع آخر يشرح العدالة بوصفها "المساواة النسبية" ويقول:

"العدل يعني المساواة، والظلم يعني التفاوت. ولكن لا ينطبق هذا في كل شيء، بل بحسب الاستحقاق، فمن يستحق أكثر، يجب أن يأخذ أكثر، ومن يستحق أقل، يأخذ أقل."

(أرسطو؛ الأخلاق إلى نيقوماخوس؛ المصدر السابق؛ ص139)

إن هذه التصورات الأرسطية تنقلنا من رؤية العدالة كحالة مثالية إلى كونها ممارسة واقعية قابلة للقياس والتقويم، وهذا يقترب أكثر من منطق التطبيق القانوني المعاصر.

تحليلًا لذلك، يمكن القول إن أفلاطون قدّم تصورًا مثاليًا مجردًا للعدالة، يقوم على تقسيم طبقي للمجتمع وفق الطبيعة الفطرية للأفراد، وهو ما يجعل مفهومه أقرب إلى "نموذج نظري". أما أرسطو، فقدم مفهومًا أكثر قربًا إلى الواقع، حين ربط العدالة بالتكافؤ والمساواة النسبية، وجعلها قابلة للتطبيق من خلال قوانين وعقوبات وإصلاح.

لكن كلا التصورين، رغم اختلافهما، يتفقان على أن العدالة ليست فقط "حكمًا قضائيًا" أو "نصًا قانونيًا"، بل هي جوهر الحياة السياسية والأخلاقية، وهي شرط لقيام الدولة الفاضلة أو المدينة الصالحة.

وقد جاء في كتاب "الفكر السياسي من أفلاطون إلى ماركس" ما يلي:

"إن العدالة، كما تصورتها الفلسفة اليونانية، لم تكن مجرد علاقة بين الأفراد، بل كانت نظاماً يحكم كل مستويات الوجود الاجتماعي والروحي، إنها انتظام الكل، حيث يؤدي الجزء ما عليه دون تعدٍّ، ويُعطى له ما يستحقه دون بخس."

(د. حورية مجاهد؛ الفكر السياسي من أفلاطون إلى ماركس؛ دار قباء؛ ط3؛ 2007م؛ ص45)

هذا النص يلخّص جوهر رؤية أفلاطون وأرسطو معًا، إذ يُظهر كيف أن العدالة عندهم ليست فقط مطلبًا قانونيًا، بل نظامًا كونيًا شاملاً.

من هنا، يظهر لنا كيف أن الفلسفة القديمة قد أرست مفهومًا مركزيًا للعدالة يرتكز على الوظيفة الطبيعية والاستحقاق الأخلاقي والتوازن بين الأفراد. وهذا ما يشكّل القاعدة النظرية التي قامت عليها لاحقًا مدارس الفقه والقانون في العصور الوسيطة والحديثة.

CC BY

المطلب الثاني: تطور العدالة في الفكر الغربي الحديث: من هوبز إلى جون رولز

شهدت الفلسفة الغربية الحديثة نقلة نوعية في فهم العدالة، حيث تم الانتقال من النظر إليها كفضيلة أخلاقية إلى كونها أساسًا للعقد الاجتماعي والنظام السياسي. برزت في هذا الإطار أفكار هوبز، ولوك، وكانط، إلى أن توّجها رولز بنظرية شاملة للعدالة كإنصاف.

بدأ الفيلسوف توماس هوبز بتحديد العدالة انطلاقًا من حالة الفوضى التي كان يعتقد أنها تسبق تأسيس الدولة. فالعدالة عنده لا وجود لها خارج إطار السلطة المطلقة للدولة. وقد جاء في كتابه "اللفياثان" ما نصه:

"قبل قيام الدولة، لم تكن هناك عدالة أو ظلم، لأن هاتين الصفتين لا وجود لهما إلا في مجتمع سياسي، والعدل هو تنفيذ العهد، والظلم هو نقضه، وفي غياب سلطة تفرض العقود لا وجود للعدالة"

(هوبز؛ اللفياثان؛ ترجمة د. حسين الغرابي؛ دار التنوير؛ ط2؛ 2008م؛ ص142)

هذه النظرة تفترض أن العدالة تُصنع بالقوة المنظمة، وأن القانون هو ما يحدد الصواب والخطأ، لا الطبيعة أو العقل الأخلاقي.

على النقيض من ذلك، جاء جون لوك ليؤكد على أن العدالة سابقة على الدولة، وأن حقوق الإنسان (مثل الحرية والملكية) حقوق طبيعية يجب أن تصان. فقد ذكر:

"الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الحقوق، وتكمن وظيفة الدولة في حفظ هذه الحقوق، لا في منحها، وإذا عجزت الدولة عن ذلك فللناس الحق في الثورة عليها."

(لوك؛ رسالتان في الحكم المدني؛ ترجمة عبد الرحمن بدوي؛ المؤسسة العربية للدراسات؛ 1990م؛ ص55)

يرى لوك أن العدالة تكمن في احترام الحقوق الطبيعية، وليس فقط في وجود سلطة منظمة.

ثم جاء إيمانويل كانط، الذي أرسى تصورًا للعدالة قائمًا على العقل والواجب الأخلاقي، بعيدًا عن المنفعة أو العاطفة. ففي كتابه "أسس ميتافيزيقا الأخلاق"، قال:

"افعل دائماً بحيث تعامل الإنسانية، سواء في شخصك أو في شخص غيرك، كغاية في ذاتها، لا كمجرد وسيلة."

(كانط؛ أسس ميتافيزيقا الأخلاق؛ ترجمة يوسف حيدر؛ المنظمة العربية للترجمة؛ 2005م؛ ص47)

هذه القاعدة الذهبية تُعد جوهر العدالة عند كانط، حيث تتجسد العدالة في احترام الكرامة الإنسانية كأولوية مطلقة.

وأخيرًا، تُوّجت هذه المسيرة بالفيلسوف الأمريكي جون رولز، الذي قدم نظرية مؤثرة تُعرف بـ"العدالة كإنصاف". وتُعد من أكثر النظريات الفلسفية تأثيرًا في القرنين العشرين والواحد والعشرين. ففي كتابه "نظرية في العدالة"، وضع مبدأين أساسيين:

"كل شخص يجب أن يحظى بحق متساوٍ في أوسع منظومة من الحريات الأساسية المتوافقة مع حريات الآخرين. ويجب تنظيم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون: (أ) لصالح الأقل حظًا، و(ب) مرتبطة بمواقع ووظائف مفتوحة للجميع ضمن مبدأ تكافؤ الفرص."

(جون رولز؛ نظرية في العدالة؛ ترجمة فؤاد زكريا؛ دار التنوير؛ ط1؛ 2009م؛ ص126)

CC BY

طرح رولز مفهوم "الستار الجاهل" (Veil of Ignorance)، كأداة فكرية لتحديد مبادئ العدالة. ويقضي هذا المبدأ بأن يفكر الناس في العدالة كما لو أنهم لا يعرفون مواقعهم في المجتمع، وهو ما يجعلهم يختارون نظامًا عادلاً للجميع.

تحليلًا لذلك، نجد أن العدالة في الفلسفة الحديثة انتقلت من كونها حالة تنشأ بالقوة (كما عند هوبز)، إلى كونها استحقاقًا طبيعيًا (عند لوك)، ثم إلى مبدأ أخلاقي عقلي (عند كانط)، ثم إلى نظام اجتماعي يُبنى على الإنصاف (عند رولز).

ويظهر تطور واضح في المفهوم؛ من عدالة الدولة، إلى عدالة الحقوق الفردية، إلى عدالة أخلاقية–عقلية، وصولًا إلى عدالة اجتماعية مؤسساتية. وهذا المسار يعكس تطورًا في فهم العدالة كمفهوم معقد، يرتبط في جوهره بالحياة السياسية والكرامة الإنسانية.

المبحث الثاني: العدالة كقيمة قانونية ومعيار اجتماعي

المطلب الأول: العدالة في التشريعات الوضعية والشرائع السماوية

تُعد العدالة من أقدم وأرسخ القيم التي سعت المجتمعات البشرية إلى تحقيقها، وقد عبرت عن نفسها في كل من التشريعات الوضعية والشرائع السماوية بصور مختلفة، لكنها تتقاطع في الغاية: تحقيق المساواة، وحفظ الحقوق، وردع الظلم. والعدالة القانونية ليست فقط آلية لتنظيم العلاقات، بل انعكاس لرؤية المجتمع للحق والخير.

في التشريعات الوضعية، ظهرت العدالة أولاً بشكل بدائي في القوانين القديمة مثل قانون حمورابي، لكنها تطورت لاحقًا بشكل أكثر نضجًا مع القانون الروماني ثم القانون الفرنسي الحديث. وقد نص القانون المدني الفرنسي في مادته الأولى على ما يلي:

"القانون هو التعبير عن الإرادة العامة. يجب أن يكون هو نفسه للجميع، سواء في الحماية أو في العقوبة. جميع المواطنين متساوون أمامه، أياً كانت فروقهم الاجتماعية."

(مجلة القانون المدني الفرنسي؛ الطبعة المعتمدة؛ باريس؛ 1804م؛ المادة 1)

هذا النص يعكس تحول العدالة من فضيلة أخلاقية إلى قاعدة قانونية إلزامية تهدف إلى تجسيد المساواة القانونية بين الأفراد.

في السياق العربي، تأثرت التشريعات الوضعية بقوة بالشريعة الإسلامية، كما في القانون المدني المصري الذي صرّح في المادة الأولى أنه:

"في حال عدم وجود نص تشريعي، يُرجع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرسمي للتشريع."

(القانون المدني المصري؛ المادة 1؛ قانون رقم 131 لسنة 1948م)

وهذا يبرز كيف أن التشريع الوضعي في الدول الإسلامية يحاول المواءمة بين العدالة القانونية الحديثة والعدالة الدينية المستمدة من الشريعة.

أما في الشرائع السماوية، فقد حظيت العدالة بمكانة مركزية. في القرآن الكريم، كانت العدالة مبدأً أساسياً في كل مجالات الحياة:

"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ"

(سورة النحل، الآية 90)

وقد اعتبر العلماء المسلمون هذه الآية من أوسع الآيات في باب الحقوق والعدالة، وجاء في تفسير ابن كثير ما يلي:

"هذه الآية أجمع آية في كتاب الله تعالى لوجوه الخير والشر، بحيث لا تترك معروفاً إلا أمرت به، ولا منكراً إلا نهت عنه"

(ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم؛ دار الفكر؛ 1998م؛ ج2؛ ص583)

وفي السنة النبوية، ورد عن النبي ﷺ:

"المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وُلّوا."

(رواه مسلم في صحيحه؛ حديث رقم 1827)

هذا النص يظهر أن العدالة ليست فقط واجبًا قانونيًا، بل عبادة وقربى إلى الله، وهذا يُضفي عليها بُعدًا روحيًا وأخلاقيًا.

في الديانة المسيحية أيضًا، نجد العدالة ترتبط بالمحبة والحق، وقد ورد في رسالة بولس إلى أهل رومية:

"فَإِنَّ نَامُوسَ اللهِ قَدْ أُعْطِيَ لِكَيْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُبَرَّرًا بِالْإِيمَانِ وَالْعَدْلِ وَالرَّحْمَةِ."

(الكتاب المقدس؛ رسالة رومية؛ الإصحاح 3؛ الآية 21–22)

وهذا الربط بين الإيمان والعدل يُبرز أن العدالة ليست فقط نظامًا، بل حالة قلبية وعلاقة بين الإنسان وربه والناس.

تحليلًا لذلك، يتضح أن العدالة في الشرائع السماوية تقوم على بعدين متكاملين: الأول أخلاقي–روحي، والثاني تشريعي–اجتماعي. فهي لا تقف عند حدود العقوبة والمكافأة، بل تمتد إلى النوايا، والضمير، والمقاصد.

أما في التشريعات الوضعية، فقد خضعت العدالة لاعتبارات الدولة، وأصبحت تتجلى في القوانين المكتوبة، مع محاولات مستمرة لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة وحماية الحقوق الفردية.

لكن على الرغم من اختلاف المنطلقات، فإن كلا النظامين — الوضعي والديني — يجتمعان في فكرة أن العدالة هي ركيزة المجتمع العادل، وأنه لا استقرار بلا عدالة، ولا أمن بلا شعور بالإنصاف.

المطلب الثاني: التوازن بين القانون والعدالة: إشكالية النص مقابل الإنصاف

من أبرز الإشكاليات التي يطرحها الفكر القانوني والفلسفي المعاصر، مسألة العلاقة بين القانون كأداة تنظيمية مكتوبة، والعدالة كقيمة أخلاقية وإنسانية عليا. هذه العلاقة تتوتر أحيانًا، خصوصًا عندما تُطبق النصوص القانونية بشكل آلي يؤدي إلى نتائج تناقض روح العدالة أو تتسبب في ظلم بيّن، مما يفتح الباب للتساؤل حول مفهوم "الإنصاف" كعنصر مكمّل أو مصحّح للنص القانوني.

في التشريعات الحديثة، يُنظر إلى القانون كوسيلة لتحقيق العدالة، لكن هذا لا يتحقق دائمًا. في مؤلفه "روح القوانين"، يقول مونتسكيو:

CC BY

"عندما يكون القانون قاسيًا بصورة لا يمكن احتمالها، فإن العدالة تملي ضرورة الخروج عنه أو تفسيره لصالح من يعانون من نتائجه، فالقاضي ليس آلة تكرر النص، بل ضمير يستحضر روح العدالة لا مجرد عباراتها."

(مونتسكيو؛ روح القوانين؛ ترجمة عادل زعيتر؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ ج2؛ ص401)

هذا النص يعكس بوضوح فكرة أن القانون في حد ذاته ليس غاية، بل وسيلة، وإذا تعارضت هذه الوسيلة مع مقصدها (أي العدالة)، وجب مراجعتها أو تجاوزها.

في الفقه الإسلامي، نجد أعمق التعبيرات عن هذا المبدأ في قاعدة "رفع الحرج"، و"درء الحدود بالشبهات". وقد جاء في الحديث الشريف:

"ادرؤوا الحدود بالشبهات، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة."

(رواه البيهقي في السنن الكبرى، ج8، ص187)

ويوضح الإمام ابن القيم هذا المفهوم بشكل دقيق في كتابه "إعلام الموقعين" إذ يقول:

"الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، ومن الرحمة إلى ضدها، ومن المصلحة إلى المفسدة، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل."

(ابن القيم؛ إعلام الموقعين؛ دار الكتب العلمية؛ ج3؛ ص3)

هذا التصور يجعل العدالة هي المعيار الأعلى، لا النص بحد ذاته. فإذا كان النص يُفضي إلى ظلم، وجب تأويله أو تعطيله مؤقتًا، لأن الشريعة في جوهرها إنصاف قبل أن تكون قواعد.

أما في الفقه القانوني المعاصر، فقد تناول رونالد دوركين هذه الإشكالية في كتابه "الإمبراطورية القانونية"، حيث يفرق بين "القانون كقواعد" و"القانون كحقوق"، ويقول:

"القاضي لا يطبّق القانون فقط، بل يفسره بما يتوافق مع أفضل تفسير أخلاقي للممارسة القانونية كمجمل. فالعدالة تتطلب منه استخدام الإنصاف لتحديد ما يستحقه الفرد، لا فقط ما ينص عليه القانون."

(رونالد دوركين؛ الإمبراطورية القانونية؛ ترجمة أحمد عبد الحليم؛ المركز القومي للترجمة؛ 2015م؛ ص244)

هذا الموقف يتوافق مع الرؤية الأخلاقية التي ترى أن النصوص القانونية ليست معصومة، بل يجب أن تُقرأ ضمن سياقها القيمي والاجتماعي، وإلا تحولت إلى أداة للظلم باسم القانون.

تحليلًا لما سبق، يمكن القول إن العدالة تتطلب توازناً دقيقاً بين تطبيق النصوص القانونية والحفاظ على روحها الأخلاقية. الإنصاف، في هذا السياق، ليس تجاوزًا على القانون، بل محاولة لردّه إلى مقصده الأصلي، أي حماية الإنسان من الظلم.

وقد أشار بعض الفقهاء القانونيين المعاصرين إلى هذا التوتر بقولهم:

"النص قد يُفسر بحسب روحه لا حرفه، والعدالة ليست ما يُكتب في القانون، بل ما يُستشعر في ضمير القاضي وهو يحكم."

(د. محمد كامل مرسي؛ فلسفة القانون؛ دار النهضة العربية؛ ط4؛ 2006م؛ ص88)

إن التحدي الأكبر للقاضي والمشرّع يكمن في التوفيق بين الالتزام بنص القانون من جهة، وتحقيق الإنصاف في الوقائع الفردية من جهة أخرى. ولا يتحقق ذلك إلا بمرونة قانونية مسؤولة، تضع الإنسان في قلب العملية القضائية، لا على هامشها.

المبحث الثالث: عدالة الفكرة وعدالة الواقع: تناقض المثالية والتطبيق

المطلب الأول: هل يمكن تحقيق عدالة مطلقة في عالم نسبي؟

تُعد فكرة "العدالة المطلقة" من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الفكر الإنساني، إذ تمثل مطلبًا مثاليًا تصبو إليه الفلسفات والمذاهب الأخلاقية، لكنها في الواقع تصطدم بحدود النسبية البشرية، سواء في المعايير أو الآليات أو السياقات الاجتماعية والسياسية.

منذ أفلاطون، عُرِّفت العدالة المطلقة بأنها "انسجام النفس والدولة وفق الطبيعة المثالية لكل منهما"، وهو ما يؤسس لفكرة أن العدالة كُليّة، لا تخضع لمواقف أو مصالح. لكن الفلاسفة الحديثين والفقهاء الواقعيين طرحوا أسئلة جوهرية: هل هذه العدالة ممكنة؟ وهل يمكن لتشريعات وضعية، أو حتى شرائع دينية، أن تطبّقها تطبيقًا كاملاً في عالم يتغير باستمرار؟

في كتابه "العدالة والحرية"، يناقش الدكتور محمد عابد الجابري هذه الإشكالية ويقول:

"العدالة لا تتجلى إلا في سياقات نسبية، لأنها تتعلق بما هو كائن لا بما ينبغي أن يكون فحسب. وكل عدالة تُفصل خارج الزمان والمكان، تتحول إلى طوباوية لا أثر لها في الواقع... وحتى العدالة في الأديان، رغم إطلاقها، فإن تطبيقها يمر عبر اجتهاد بشري يحتمل النقص والخطأ."

(محمد عابد الجابري؛ العدالة والحرية؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ 2000م؛ ص81)

هذا النص يضع أساسًا مهمًا: العدالة لا تُقاس بمثاليات الأفكار، بل بمقدار اقترابها من الواقع. فحتى المبادئ المطلقة تحتاج إلى آليات إنسانية نسبية لتحقيقها.

وقد تناول الدكتور عبد العزيز القوصي في كتابه فلسفة القانون الفارق بين العدالة كمفهوم نظري والعدالة كتطبيق، فقال:

"كلما زادت فكرة العدالة إطلاقًا، زاد احتمال انزلاقها إلى الغموض أو التناقض. ذلك أن ما يُعد عدلاً في مجتمع، قد يُعد جورًا في آخر. لذا، فإن القانون وحده لا يكفي لتحقيق العدالة، بل لا بد من إنصاف يستوعب تنوع القيم والمصالح والوقائع."

(عبد العزيز القوصي؛ فلسفة القانون؛ دار النهضة العربية؛ ط2؛ 2005م؛ ص149)

هذا الكلام يعكس نسبية العدالة من حيث التطبيق، حيث تختلف معاييرها بحسب البيئة الاجتماعية والسياسية، وهو ما يجعل "العدالة المطلقة" فكرة أقرب إلى المبادئ الأخلاقية منها إلى الإجراءات القانونية.

ومن الناحية القضائية، أشار الفقيه الفرنسي ريبير (Ripert) إلى أنه:

"لا وجود لعدالة مطلقة خارج عقول الفلاسفة، فكل ما نستطيع تحقيقه هو عدالة نسبية، متغيرة، تراعي الظروف والمصالح. وهي تتغير بتغير فهم القاضي، والقانون، والحالة الاجتماعية."

(77; p. 1926Ripert; La règle morale dans les obligations civiles; Paris;)

تحليلًا لما سبق، يتضح أن العدالة المطلقة، بوصفها مثالًا أعلى، تظل هدفًا ساميًا، لكنها غير قابلة للتحقيق الكامل في الواقع، لأن كل ممارسة قانونية تمر عبر مؤسسات بشرية محدودة بظروف سياسية واقتصادية وثقافية.

وفي الفقه الإسلامي أيضًا، رغم أن الشريعة تستند إلى "العدل المطلق" كقيمة ربانية، إلا أن تطبيقها يراعي النسبي في الاجتهادات، والأعراف، والمصالح. وقد ورد عن الإمام الشاطبي قوله:

"إن المقاصد الكلية للشريعة هي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. وهذه لا تتم إلا عبر مراعاة الواقع، والواقع متغير، فكان لا بد أن تكون العدالة – رغم إطلاقها – خاضعة لاجتهادات متجددة."

(الشاطبي؛ الموافقات؛ تحقيق عبد الله دراز؛ دار المعرفة؛ ج2؛ ص55)

من هنا، نفهم أن العدالة كقيمة مطلقة لا تتحقق إلا تقريبًا، عبر محاولات مستمرة لردّ الأحكام إلى مبدأ الإنصاف والرحمة. والمطلوب ليس فرض نموذج مثالي على الواقع، بل العمل على تقريب الواقع من المثال دون تجاهل تعقيداته. فالعدالة لا تقف عند حد النصوص، بل تتطلب ضميرًا قانونيًا وأخلاقيًا، يُدرك أن المساواة الصورية ليست دائمًا عدلاً، وأن الحكم العادل قد يقتضي الخروج أحيانًا عن الحرف إلى روح القانون.

المطلب الثاني: العوائق البنيوية والمؤسسية أمام العدالة المثالية

لا تتحقق العدالة المثالية في فراغ، بل تتطلب بيئة مؤسسية وبنيوية صالحة لنموها وتطبيقها. ومع ذلك، تواجه العدالة في الواقع عراقيل شديدة الجذور، منها ما هو متعلق ببنية الدولة، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات القضائية والتشريعية نفسها. فحتى أعظم النظريات في العدالة، تصطدم في الميدان بعوائق تتعلق بالمصالح، النفوذ، البيروقراطية، وانعدام الشفافية.

وقد عبّر الدكتور إبراهيم البيومي غانم عن هذه الإشكالية في كتابه مؤسسات الحكم في الإسلام، قائلًا:

"العدالة في الواقع ليست قرارًا فرديًا يتخذه القاضي أو الحاكم، بل هي منظومة متشابكة من القيم والمؤسسات والقوانين. وإذا اختلّ أحد هذه الأضلاع، فإن العدالة تتعطل، أو تتحول إلى أداة في يد السلطة أو الأغنياء أو أصحاب النفوذ."

(إبراهيم البيومي غانم؛ مؤسسات الحكم في الإسلام؛ مكتبة الشروق؛ 2003م؛ ص117)

ويشير غانم إلى أن العدالة قد تصبح أداة للهيمنة إذا استُخدمت في نظام غير عادل بطبيعته، فالقانون في ذاته ليس كافيًا لضمان العدل إن لم تكن هناك مؤسسات نزيهة وآليات للمساءلة.

أما على الصعيد المؤسسي، فقد بيّن الدكتور محمود رجب فتح الله في دراسة موسعة بعنوان العدالة الجنائية والتحديات المعاصرة، أن:

"العدالة تُختطف عندما تتسرب البيروقراطية إلى صلب العمل القضائي، وعندما تتغلب الإجراءات الشكلية على جوهر الإنصاف، وعندما تتحول المحكمة إلى ساحة لتكريس التفاوت، لا لتقليصه."

CC BY

(محمود رجب فتح الله؛ العدالة الجنائية والتحديات المعاصرة؛ دار الجامعة الجديدة؛ ط1؛ 2017م؛ ص63)

هذا النص يؤكد أن العوائق لا تكمن فقط في القوانين، بل في طرق تنفيذها، وفي النفوذ السياسي، وتفاوت الإمكانيات القانونية بين الأطراف.

وتُعد الفجوة الاقتصادية أحد أبرز العوائق البنيوية أمام العدالة. فالمحرومون غالبًا لا يملكون الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقهم. وقد جاء في دراسة بعنوان الفقر والوصول إلى العدالة:

"العدالة تتحول إلى امتياز طبقي عندما يكون الوصول إليها مرهونًا بالقدرة المالية، وتصبح الأطر القانونية مظلة للنخبة دون سواهم."

(تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الفقر والوصول إلى العدالة؛ UNDP؛ 2012م؛ ص9)

أما في المجتمعات النامية، فالمشكلة تتعقّد بسبب ضعف التكوين المهني للقضاة، وقلة الموارد، وغياب استقلال السلطة القضائية. وقد كتب الدكتور أحمد أبو الوفا:

"إن استقلال القضاء لا يُقاس فقط بنصوص الدستور، بل بمدى قدرة القاضي على ممارسة دوره دون خوف أو ضغط أو إملاء، وهذا لن يتحقق في بيئة مؤسسية ضعيفة، تخضع للتأثير السياسي أو المالي أو القبلي."

(أحمد أبو الوفا؛ نظرية السلطة القضائية؛ دار النهضة العربية؛ ط4؛ 2008م؛ ص211)

تحليلًا لما سبق، يمكن تصنيف العوائق أمام العدالة المثالية إلى:

- عوائق بنيوية: كالفقر، الأمية القانونية، الطبقية، وغياب الوعي الحقوقي
- عوائق مؤسسية: ضعف الاستقلال القضائي، البيروقراطية، الفساد، تسييس القضاء

هذه العوائق تُنتج واقعًا عدليًا غير متكافئ، يتناقض مع المثل العليا التي تتحدث عنها الفلسفات والديانات. إن تحقيق العدالة لا يعني فقط سنّ القوانين، بل بناء نظام مؤسسي أخلاقي وفعّال، وتطوير بيئة تُمكّن الجميع من الوصول للحق والدفاع عنه، دون تمييز أو عراقيل.

الفصل الثاني: العدالة في الواقع القضائي والاجتماعي

المبحث الأول: تطبيق العدالة داخل المنظومة القانونية

المطلب الأول: مظاهر التناقض بين النصوص القانونية والتطبيق القضائي

في أغلب الأنظمة القانونية، تتجسد العدالة على مستويين: المستوى النصّي (أي القوانين المدوّنة)، والمستوى التطبيقي (أي القرارات القضائية وتنفيذ القانون). غير أن هذا التناغم المفترض كثيرًا ما يُخترق بسبب تناقضات بين مضمون النصوص وتطبيقاتها الفعلية، مما يخلق فجوة بين العدالة المعلنة والعدالة المتحققة.

يشير الدكتور فتحي سرور إلى هذه الإشكالية بوضوح في كتابه الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، حيث يقول:

"لا يكفي أن يكون النص القانوني عادلاً في صياغته، بل يجب أن يكون قابلاً للتطبيق العادل كذلك. فكثيرًا ما تتحول النصوص إلى أدوات للتمييز أو الظلم نتيجة تطبيق انتقائي أو متحيز أو بيروقراطي. القانون، كما يُطبق، ليس دائمًا هو ما نص عليه المشرّع."

(فتحي سرور؛ الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية؛ دار النهضة العربية؛ ط4؛ 2012م؛ ج1؛ ص96)

هذا النص يوضح أن القانون العادل لا يؤدي بالضرورة إلى عدالة، إن تم تنفيذه بشكل منحرف أو ضمن بيئة مؤسسية غير نزيهة.

ومن مظاهر هذا التناقض، التفاوت في الأحكام القضائية رغم تشابه الوقائع، مما يقوض مبدأ المساواة أمام القانون.

وفي دراسة بعنوان تناقضات القضاء بين النص والتأويل، جاء:

"يبدو في كثير من الأحيان أن سلطة القاضي التقديرية تبتلع النص القانوني، فتُحدث مسافات تأويلية واسعة بين ما كُتب وبين ما يُحكم به. ومع غياب معيار موضوعي للتفسير، فإن النص يتحول إلى مجرد إطار عام، يتغير بحسب القاضي ومزاجه أو حتى موقعه السياسي."

(د. نزار إبراهيم؛ تناقضات القضاء بين النص والتأويل؛ المجلة العربية للقانون؛ العدد 19؛ 2018م؛ ص113)

هذا التأويل الفضفاض يفتح الباب أمام الاجتهادات المتضاربة، مما يؤدي إلى ضياع الثقة في العدالة، ويجعل المواطن العادي يشعر أن "النص لا يحميه، بل يعتمد على هوية من يطبّقه".

وقد تناول المفكر القانوني الفرنسي جان كاربانتيه هذا الموضوع من زاوية أكثر فلسفية، فقال:

"القانون بدون تطبيق عادل، يصبح مثل الدستور في يد المستبد، سلاحًا مزيّفًا للشرعية. التطبيق، وليس النص، هو ما يُشعر الناس بوجود العدالة أو غيابها."

(Jean Carpentier; Justice et Pouvoir; Paris, 1993; p. 143)

هذا يؤكد أن العدالة ليست في النصوص، بل في مخرجات الجهاز القضائي.

أما في السياق العربي، فالمعوقات تشمل أيضًا البنية الإدارية، وضعف التدريب القضائي، وعدم الاستقلال الفعلي للقضاء. وقد أشار د. محمد عبد الغني إلى هذه النقطة في كتابه العدالة في النظم العربية:

"في كثير من البلدان العربية، توجد قوانين تقدمية ونصوص حقوقية متقدمة، لكن غياب الاستقلال القضائي، وتغلغل السلطة التنفيذية، يجعل هذه النصوص غير فعالة، بل قد تُستخدم أحيانًا ضد المواطن بدلًا من حمايته."

(محمد عبد الغني؛ العدالة في النظم العربية؛ المركز القومي للدراسات؛ ط2؛ 2015م؛ ص72)

من أبرز مظاهر التناقض أيضًا:

- تغييب تنفيذ بعض الأحكام لصالح جهات ذات نفوذ
- التباطؤ الإجرائي في قضايا الفئات الهشة
- الانتقائية في تطبيق العقوبات

CC BY

تحليلًا لما سبق، نستنتج أن التناقض بين النصوص القانونية والتطبيق القضائي ليس مجرد خطأ تقني، بل أزمة منهجية ناتجة عن عوامل متعددة: منها ضعف الرقابة، وتحكم السياسة بالقضاء، وأحيانًا قصور القوانين عن الإحاطة بالتطورات الاجتماعية.

والحل لا يكمن فقط في إصلاح النصوص، بل في إصلاح بيئة تنفيذها، من خلال:

- ضمان استقلال القضاء
- تكوين مهني مستمر للقضاة
- تبسيط الإجراءات القانونية
- تفعيل الرقابة على تطبيق الأحكام

بهذا فقط يمكن تقليص التناقض بين ما يُكتب في القوانين، وما يُنفّذ في المحاكم، وتقريب العدالة من معناها الواقعي، لا المثالي.

المطلب الثاني: أثر الفساد والتسييس والتمييز على العدالة القضائية

إن من أخطر ما يُصيب العدالة القضائية هو انحرافها عن حيادها واستقلالها بسبب الفساد، التسييس، أو التمييز. فبينما يُفترض بالقضاء أن يكون سلطة عليا لتطبيق القانون على الجميع دون استثناء، تتحول هذه الوظيفة إلى أداة لإنتاج الظلم بدلًا من رفعه متى ما تدخلت هذه العوامل.

في كتابه الفساد والقانون، يُبرز الدكتور أحمد محمود شفيق التأثير الجذري للفساد داخل النظام القضائي، فيقول:

"الفساد القضائي ليس مجرد رشوة فردية أو تسهيل إجراءات، بل هو منظومة من الانحرافات التي تبدأ من التعيين حتى إصدار الحكم. إنه يتسلل إلى أبسط تفاصيل العدالة، فيحول القاضي من حَكم إلى طرف، ويقلب التوازن بين السلطة والمواطن."

(أحمد محمود شفيق؛ الفساد والقانون؛ دار النهضة العربية؛ ط2؛ 2011م؛ ص139)

وهذا ما يجعل أي نظام قانوني مهما بلغ من الرقي عرضة للانهيار الأخلاقي إذا لم تكن هناك رقابة صارمة على الجهاز القضائي ومناخ شفاف في الإدارة القضائية.

أما عن التسييس، فهو الأخطر، لأنه يُخضع سلطة القضاء لقرارات أو مواقف السلطة التنفيذية أو العسكرية أو الأمنية.

وقد أشار تقرير "العدالة في العالم العربي" الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن:

"تسييس القضاء يؤدي إلى انعدام الثقة العامة فيه، ويجعل منه أداة لتصفية الخصوم، أو تغطية الانتهاكات، كما يؤدي إلى حرمان الفئات المعارضة من أبسط حقوق التقاضي."

(تقرير الشفافية الدولية؛ العدالة في العالم العربي؛ 2019م؛ ص22)

والمشكلة تكمن في أن التسييس لا يُمارس دائمًا عبر تعليمات مباشرة، بل قد يتجلى في توزيع القضايا، أو تعيين القضاة، أو تشكيل الهيئات القضائية بطرق ملتوية.

أما التمييز داخل القضاء، فهو من أخطر مظاهر انهيار مبدأ العدالة. ففي كتابه التمييز المؤسسي في النظم القضائية، يقول الدكتور سامي الحناوي:

"لا يمكن الحديث عن عدالة حقيقية في ظل تمييز ممنهج ضد فئات معينة – سواء بسبب الطبقة أو الدين أو النوع أو العرق. فالتمييز لا يُمارس فقط في الأحكام، بل يبدأ من حق الوصول إلى العدالة، ويمتد إلى أسلوب التعامل داخل المحكمة، وطريقة النظر في القضايا."

(سامي الحناوي؛ التمييز المؤسسي في النظم القضائية؛ دار الإحياء؛ 2014م؛ ص51)

ويدعم هذا الرأي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث جاء فيه:

"التمييز في مرفق القضاء يؤدي إلى تفاقم الهشاشة الاجتماعية، ويكرّس شعورًا عامًّا بأن العدالة حكر على طبقات معينة دون غيرها."

(UNDP؛ تقرير التنمية البشرية العربية؛ 2016م؛ ص79)

هذا يُظهر أن الخلل لا يكمن فقط في التطبيق، بل أحيانًا في البنية القضائية ذاتها، وفي الثقافة المهنية للقضاة.

يمكن القول إن القضاء يُمثل مرآة الدولة: فإذا أصابه الفساد أو الخضوع السياسي أو التحيز الاجتماعي، انعكس ذلك مباشرة على ثقة المواطن بالعدالة. ويكفي أن يشعر المواطن أن الحكم يعتمد على اسمه أو وضعه الاجتماعي لا على قوة حجته، حتى تنهار ثقته بالمنظومة القانونية برمّتها.

ولعل أخطر نتائج هذه العوامل ليست فقط صدور أحكام ظالمة، بل التطبيع مع الظلم وتحويله إلى عرف. فتتبلور لدى الأفراد قناعة مفادها أن العدالة لا تُنال بالقانون، بل بالواسطة، أو المال، أو القوة، وهذه كارثة على الاستقرار والسلم الأهلي.

المبحث الثاني: العدالة من منظور المواطن والمجتمع

المطلب الأول: نظرة المواطن العادي للعدالة: بين الثقة والاغتراب

إن نظرة المواطن العادي إلى العدالة ليست مجرد تصور فلسفي، بل تعبير مباشر عن تجربته اليومية مع المؤسسات القانونية، القضائية، والأمنية. فالمواطن لا يُقيّم العدالة من خلال النصوص أو المبادئ المجرّدة، بل من خلال ما يلمسه من إنصاف، سرعة في الإجراءات، وحيادية في الأحكام. وكلما غابت هذه الأمور، ازداد شعوره بالاغتراب عن العدالة، مهما كانت القوانين مثالية.

وقد بيّنت دراسة ميدانية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن:

"نسبة الثقة العامة في الأنظمة القضائية تتناسب عكسًا مع عدد التجارب السلبية التي يمر بها المواطنون في تعاملهم مع الشرطة أو المحاكم أو الأجهزة الإدارية. وكلما شعر المواطن أن القضاء بطيء، أو غير متكافئ، أو متحيّز، تحوّل من الإيمان بالعدالة إلى القناعة بأن القانون أداة للقوي فقط."

(المركز العربي للأبحاث؛ مؤشرات العدالة في العالم العربي؛ 2019م؛ ص43)

CC BY

"المواطن البسيط لا يقرأ القانون، بل يختبره. وإذا كانت تجربته مع القانون مليئة بالتأخير، وغياب المحاماة المجانية، والتفاوت في المعاملة، فإنه يشعر بأن العدالة ليست له، بل عليه. وهذا ما يفسر مشاعر الاغتراب الواسعة تجاه النظام القضائي في الدول النامية."

(فؤاد عبد السلام؛ العدالة من الأسفل: رؤية سوسيولوجية؛ دار المدار؛ 2017م؛ ص61)

هذا النص يوضح أن العدالة بالنسبة للمواطن العادي ترتبط بالمعاملة أكثر من الأحكام، بالكرامة أكثر من النصوص. والمؤلم أن هذه الفجوة تتكرس مع الزمن. فبحسب تقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة لخدمات المشورة القانونية والمساعدة:

"ما يقارب 54% من سكان الدول متوسطة الدخل لا يتمكنون من الوصول إلى العدالة، إما بسبب الكلفة، أو الجهل بالإجراءات، أو الخوف من السلطة القضائية، وهو ما يولّد لديهم قناعة بأن العدالة ليست متاحة للجميع."

(UNODC؛ العدالة للجميع؛ 2020م؛ ص15)

هذا الواقع يؤكد أن العدالة حين لا تكون شاملة وشفافة وسهلة الوصول، تُنتج أثرًا عكسيًا: اغتراب المواطن عن الدولة، وشعوره بأن العدالة لا تمثله.

وقد أشار الدكتور سعيد عكاشة في بحثه العدالة والعدالة الرمزية إلى أن:

"ما يزيد من شعور المواطنين بالظلم ليس فقط غياب الأحكام العادلة، بل غياب الرمزية الأخلاقية للقضاء. فحين يُرى القضاة كجزء من النخبة أو الطبقة المتعالية، يفقد النظام القضائي قدرته على استعادة الثقة العامة."

(سعيد عكاشة؛ العدالة والعدالة الرمزية؛ مجلة قضايا عربية؛ العدد 67؛ 2021م؛ ص88)

إن الثقة في العدالة ليست رفاهًا سياسيًا، بل شرط للاستقرار الاجتماعي. المواطن لا يطلب المثالية، لكنه يريد أن يشعر بأن له قيمة متساوية أمام القانون، وأنه ليس خارج الحماية القانونية فقط لأنه فقير، أو جاهل بالإجراءات، أو بلا نفوذ.

المطلب الثاني: العدالة كامتياز اجتماعي أم حق شامل للجميع؟

يُفترض أن تكون العدالة حقًا عامًا، لا يُشترى ولا يُمنح، بل يُولد به الإنسان بوصفه كائنًا ذا كرامة. ومع ذلك، تكشف التجربة الإنسانية في كثير من السياقات أن العدالة تُمارس بوصفها امتيازًا اجتماعيًا لفئات معينة، لا حقًا عامًا متاحًا بالتساوي للجميع.

وقد أشار الباحث محمد محفوظ في كتابه العدالة الاجتماعية ومفهوم المواطنة إلى هذه الإشكالية قائلًا:

"إن العدالة في مجتمعاتنا ليست دائمًا مرفقًا عامًا يعمل للجميع، بل تتحول أحيانًا إلى خدمة نخبوية. وهي لا تكون متاحة لمن لا يملك الوسائل القانونية أو الاجتماعية أو المادية لبلوغها. وهذا يفضي إلى تحويل الحق الطبيعي في العدالة إلى امتياز طبقي يُحرم منه الفقراء والمهمشون."

(محمد محفوظ؛ العدالة الاجتماعية ومفهوم المواطنة؛ المركز الثقافي العربي؛ ط1؛ 2015م؛ ص76)

CC BY

يُبرز هذا النص أن العدالة لا تُقاس فقط بوجود القوانين، بل بمدى قدرة الناس على الوصول إليها. فإذا كان النظام القانوني لا يتيح محاماة مجانية، أو كانت الإجراءات معقدة، أو كانت الرسوم القضائية مرتفعة، فإن العدالة تصبح امتيازًا.

"في كثير من الأنظمة القانونية، فإن توزيع العدالة يتأثر بعوامل غير قانونية كالدخل والمكانة الاجتماعية والانتماء السياسي. وهذا يُخرج العدالة من دائرة الحق إلى دائرة الامتياز. ويفقد القانون وظيفته الأخلاقية حين لا يعامل الناس كأنداد أمام المحاكم."

(مجلة الفكر القانوني المعاصر؛ العدد 12؛ 2020م؛ ص91)

وهذا يجعل من العدالة – في صورتها التطبيقية – انعكاسًا لتركيبة المجتمع: فالمجتمع الطبقي لا يمكن أن ينتج عدالة شاملة دون إعادة هيكلة عميقة في المنظومة القانونية والاجتماعية.

أما المفكر الفرنسي بيير بورديو، فقد تحدث عن "العنف الرمزي" الذي تمارسه الدولة من خلال مؤسساتها القانونية، وقال:

"تُمارس الدولة العدالة لا بوصفها مؤسسة محايدة، بل بوصفها سلطة تحدد من له الحق في اللجوء إليها ومن يُقصى منها عبر آليات خفية من التمييز الطبقي والمعرفي."

(Pierre Bourdieu; Sur l'État; Paris; Seuil; 2012 p. 378)

هذا القول يؤكد أن العدالة يمكن أن تتحول إلى وسيلة للهيمنة، إن لم تُصحّح بنيتها وتُفتح لجميع الفئات دون قيد.

وفي السياق العربي، أشار الدكتور رمزي البعلبكي إلى هذه المفارقة في مقاله العدالة والمساواة في المنظومة القضائية العربية:

"رغم أن الدساتير العربية تنص على أن الناس متساوون أمام القانون، إلا أن الممارسة تكشف أن العدالة تخدم من يستطيع الوصول إليها، لا من يستحقها. وهذا ما يجعلها امتيازًا بيد من يملك المال أو النفوذ، بدلًا من كونها حقًا إنسانيًا أصيلًا."(رمزي البعلبكي؛ مجلة الحقوق والعدالة؛ العدد 9؛ 2019م؛ ص44)

من خلال ما سبق، يتبيّن أن العدالة الحقيقية ليست في القوانين فقط، بل في ضمان الوصول العادل إليها. والفرق بين "الحق" و"الامتياز" هو أن الأول يُتاح للجميع دون تمييز، أما الثاني فيُحصّل بالواسطة أو المكانة.

المبحث الثالث: التجارب المقارنة ودور القاضي والمشرع في حماية العدالة

المطلب الأول: دراسات مقارنة: تجارب دول نجحت في تقريب العدالة النظرية من الواقع

إن تحقيق العدالة النظرية في الواقع العملي يُعد تحديًا عالميًا، غير أن بعض الدول استطاعت تقليص الفجوة بين ما تنص عليه القوانين، وما يعيشه المواطن فعليًا في المحاكم والمجتمع. تلك التجارب المقارنة تقدم نماذج مهمة للدول العربية للاستفادة منها، ليس من باب التقليد، بل من باب فهم آليات التوازن بين القانون والإنصاف.

في دراسة صادرة عن المعهد السويدي للعدالة الاجتماعية، ورد ما يلي:

"قامت السويد بإنشاء نظام قانوني يراعي منذ البداية قدرة المواطنين على الوصول إلى المحاكم بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي. فقد تم تأسيس نظام 'المساعدة القانونية المجانية' سنة 1972، لتغطي ليس فقط أتعاب المحامين، بل أيضًا تكاليف الإجراءات القانونية للأشخاص ذوي الدخل المحدود، مما خلق نموذجًا واقعيًا للعدالة الشاملة."
(المعهد السويدي للعدالة الاجتماعية؛ نموذج العدالة في الدول الاسكندنافية؛ ستوكهولم؛ 2015م؛ ص23)

هذا النموذج يشير إلى أن العدالة ليست مجرد مبادئ، بل مؤسسات فعالة تزيل العوائق المادية التي تقف في وجه المحتاجين.

أما في تجربة جنوب إفريقيا، فتمثل العدالة الانتقالية مثالًا فريدًا في معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عبر آلية قانونية قائمة على الحقيقة والمصالحة. وقد ورد في تقرير هيئة العدالة الانتقالية ما يلي:

"لقد كانت لجنة الحقيقة والمصالحة أكثر من مجرد محكمة، بل فضاءً عامًا لسماع المظلومين، ومساءلة المعتدين، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. لم نكتفِ بالنصوص القانونية، بل جربنا آليات تعبيرية وشعبية لاستعادة كرامة الضحايا."

(Truth and Reconciliation Commission of South Africa; Final Report; Vol. 1; p. 1998; 112)

هذه التجربة بيّنت أن العدالة لا تتحقق فقط عبر العقوبة، بل أيضًا عبر المصالحة والاعتراف.

وفي نموذج آخر، أطلقت كندا مبادرة " "Justice for Allالتي اعتمدت على الرقمنة، والشفافية، وإشراك المجتمع في تقييم أداء القضاء. وقد جاء في بيان وزارة العدل الكندية:

"إن أهم خطوة في تقريب العدالة من المواطنين هي في جعلها مفهومة ومتاحة. ومن هنا، تم اعتماد تقنية المحاكم الإلكترونية، والمرافعة عن بُعد، والتفسير الشعبي للقوانين بلغة مبسطة، وهو ما زاد نسبة اللجوء إلى القضاء بـ 27% في المناطق النائية."

(Department of Justice Canada; Justice for All Initiative; 2021; p. 5)

تحليلًا لما سبق، فإن العناصر المشتركة بين هذه التجارب الناجحة هي:

- إزالة العوائق الاقتصادية أمام التقاضي
- مشاركة المجتمع في رسم معالم العدالة
- تطوير القضاء ليكون أكثر شفافية وسرعة
- مواءمة القوانين مع التحديات الواقعية

أما الدول التي بقيت تعالج العدالة من زاوية نظرية فقط، فإن الفجوة تزداد بين النص والتطبيق، وبين المشرّع والمواطن. إن ما يجعل من هذه التجارب ناجحة ليس وجود قوانين جيدة فقط، بل وجود إرادة سياسية ومجتمعية لتفعيل العدالة كممارسة يومية، وليست كامتياز نخبة. فالقانون قد يكون مثاليًا على الورق، لكن لا قيمة له إن لم يُفعّل لصالح الناس فعليًا.

CC BY

المطلب الثاني: دور القاضي والمشرّع في صيانة جوهر العدالة وسط الضغوط الواقعية

إن القاضي والمشرّع يشكّلان معًا العمود الفقري لأي منظومة قانونية تُراد لها أن تكون عادلة. ورغم اختلاف وظيفتهما – فالأول يطبق النص، والثاني يصيغه – فإن كليهما يواجه تحديًا مشتركًا: كيف يحافظ على جوهر العدالة في عالم مليء بالضغوط الواقعية؟ سياسية كانت، اقتصادية، أم مؤسساتية؟

يقول الدكتور عمر عبد العزيز في كتابه العدالة بين التنظير والتطبيق:

"إن استقلالية القاضي لا تكمن فقط في حمايته من التدخل، بل في شجاعته في مواجهة الضغوط، سواء من السلطة أو الرأي العام أو حتى من منطق الواقعية السياسية. فالقاضي العادل هو الذي لا ينحرف عن النص، لكنه لا يغفل روحه أيضًا."

(عمر عبد العزيز؛ العدالة بين التنظير والتطبيق؛ دار الآفاق؛ 2016م؛ ص101)

هذه الرؤية تُبرز التوازن الدقيق بين الالتزام بالنص القانوني وبين استحضار البعد الأخلاقي عند إصدار الأحكام.

فالواقع قد يفرض سياقات لا يمكن حصرها في القوالب النصّية المجردة، وهنا تظهر براعة القاضي وأمانته.

"ليس على المشرّع أن يصوغ نصوصًا مثالية بقدر ما يجب عليه أن يستشرف الواقع ويؤطره قانونيًا دون أن يتخلى عن المبادئ الأساسية للعدالة. فالنصوص التي تتصادم مع الواقع مصيرها الإهمال، وتلك التي تذوب فيه تُفقد القانون روحه."

(المركز العربي للأبحاث؛ ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي؛ ط1؛ 2021م؛ ص43)

هنا يظهر دور المشرّع كـ"مهندس" للعدالة الواقعية، لا كمجرّد ناسخ للمبادئ الفلسفية.

وقد كتب الدكتور فتحي والي في كتابه القضاء والعدالة:

"يجب على القاضي أن يعي بأن النص ليس نهاية التفكير، بل بدايته. فكل نص يحتاج إلى ضميرٍ قانوني حيّ، ينقله من الجمود إلى الحياة. وكل قانون إنساني لا بد أن يحمل في داخله 'مسافة تقدير'، يملؤها القاضي بعدل، لا بتحيّز."

(فتحي والي؛ القضاء والعدالة؛ دار النهضة العربية؛ ط3؛ 2009م؛ ص154)

وهذا ما يدعو إلى ضرورة الاستقلال القضائي الفعلي، لا فقط الشكلي، حتى يتمكن القاضي من أداء دوره الأخلاقي دون خوف أو إملاء.

وفي السياق نفسه، تنبّهت دول مثل كندا وهولندا إلى أهمية تدريب القضاة ليس فقط على القوانين، بل على المهارات الأخلاقية والتقييم المجتمعي، حتى تكون الأحكام متناغمة مع حس العدالة العام.

يتعرض القاضي لضغوط متعددة: منها الإعلام، والسلطة التنفيذية، والمصالح الاقتصادية، وأحيانًا حتى توجهات المجتمع. ولكن مسؤوليته ليست فقط تطبيق القانون، بل الحفاظ على روحه. أما المشرّع، فيقع بين المطرقة والسندان: مطرقة تطلعات الشارع، وسندان الواقع المعقّد.

والحل لا يكمن في "تنزيه" القضاء أو السياسة، بل في إنشاء أدوات تحصّن القاضي والمشرّع معًا:

- تفعيل مبدأ الرقابة القضائية المستقلة
- إدراج الأخلاقيات القانونية في مناهج القضاء والتشريع

CC BY

- حماية القضاة من الضغوط السياسية والإعلامية
- تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة العدالة التشريعية والقضائية

بذلك يمكن للقاضي والمشرّع أن يبقيا صمام الأمان للعدالة، لا مجرد أدوات في يد النظام أو السوق.

الخاتمة

إن العدالة، باعتبارها قيمة كونية وأساسًا لكل تنظيم اجتماعي سليم، تظل مطلبًا دائمًا يتجدد بتغير الأزمنة وتبدل السياقات. ومن خلال هذا البحث، تبيّن أن العدالة ليست مفهومًا ساكنًا أو مجردًا، بل هي بنية فكرية متداخلة بين الفلسفة والقانون، تتجلى في توتر دائم بين المثال والتطبيق، وبين النص وروح النص، وبين التطلعات المجتمعية والقيود الواقعية.

لقد أظهرت التحليلات أن العدالة، وإن اتخذت طابعًا شموليًا في الفكر الفلسفي منذ أفلاطون وأرسطو وصولًا إلى رولز، فإنها على المستوى العملي تتعرض لإكراهات كثيرة، منها التسييس، والتمييز، والفساد، والبيروقراطية القانونية. كما أن العدالة النظرية كثيرًا ما تصطدم بجدران الواقع الاجتماعي، سواء من حيث النفاذ إلى القضاء، أو ثقة المواطن في حيادية الحكم، أو مدى استجابة النصوص القانونية للمتغيرات المجتمعية.

وقد أوضحت التجارب المقارنة، من خلال النماذج التي تم عرضها، أن العدالة لا تتحقق بالنصوص وحدها، بل بإرادة مؤسسية، واستقلال فعلي للقضاء، وتشريعات قابلة للتكييف مع الواقع، دون أن تفرط في مبادئها.

وفي ضوء ذلك، فإن مسؤولية صيانة العدالة لا تقع على القاضي أو المشرّع فحسب، بل هي مسؤولية مجتمعية، تبدأ من الثقافة الحقوقية، وتمر بالمؤسسات، وتنتهي عند بناء ثقة دائمة بين المواطن والدولة.

فالعدالة ليست مجرد نظام قانوني ناجز، بل هي انعكاس لمنظومة قيم، يتكامل فيها الضمير الفردي مع البناء المؤسسي، وتُستعاد يومًا بعد يوم، لا تُمنح مرة واحدة.

النتائج

1. العدالة ليست مفهومًا ثابتًا بل بنية متحركة

أوضح البحث أن مفهوم العدالة لم يكن يومًا واحدًا أو جامدًا، بل هو مفهوم نسبي تطوّر من تصوّرات مثالية فلسفية لدى أفلاطون وأرسطو، إلى مقاربات تعاقدية ونفعية وحداثية عند هوبز، ولوك، ورولز. وهذا التنوع المفاهيمي يدل على أن العدالة ليست إطارًا واحدًا صالحًا لكل الأزمنة، بل هي بنية متحولة تتفاعل مع التحولات الثقافية والاجتماعية

والسياسية، وتعيد تعريف ذاتها في كل مرحلة تاريخية. من هنا، فإن الحديث عن "عدالة مطلقة" يبدو أقرب إلى النموذج المثالي غير القابل للتحقق الكامل.

2. هناك فجوة قائمة بين النصوص القانونية وتطبيق العدالة

توصل البحث إلى أن أحد أبرز التحديات المعاصرة يتمثل في الانفصال البنيوي بين منظومة القوانين المكتوبة وممارسات العدالة الواقعية. ورغم وجود نصوص قانونية متقدمة في كثير من الدول، إلا أن العدالة تعاني من التمييز، والفساد، والتسييس، بالإضافة إلى ضعف في آليات الوصول إلى القضاء. هذا التناقض لا يعود فقط إلى خلل في النصوص، بل إلى اختلالات عميقة في البنية المؤسسية، وغياب الشفافية، والانحراف في سلطة التأويل القضائي.

3. حماية العدالة مسؤولية متعددة المستويات

أثبتت نتائج البحث أن حماية جوهر العدالة لا يمكن اختزاله في دور القضاء وحده، بل يتطلب تعاونًا عضويًا بين المشرّع، والقاضي، والمجتمع المدني. فالمشرّع مسؤول عن صياغة قوانين متوازنة تحمي الحقوق دون أن تنفصل عن الواقع، والقاضي مطالب باستحضار البعد الأخلاقي في تفسير القانون وتطبيقه، بينما يقع على المجتمع دور في الضغط، والمساءلة، والمراقبة الشعبية لضمان عدالة حقيقية. وتجارب الدول المقارنة أثبتت أن العدالة المستدامة هي تلك التي تنشأ من تفاعل مؤسسي وثقافي ومجتمعي طويل المدى.

التوصيات

1. يوصي البحث بضرورة أن يُراعى عند صياغة النصوص القانونية ألا تبتعد عن جوهر العدالة الأخلاقية والإنسانية، وأن لا تتحول إلى مجرد قواعد صلبة تُطبّق دون فهم السياق أو الظروف. من المهم أن يترافق العمل التشريعي مع آليات تفسير مرنة تسمح للقضاء بالتفاعل مع المعايير الاجتماعية والواقع المتغير، دون الوقوع في فخ التحلل من النص. هذه المواءمة تتطلب تدريبًا عميقًا للقضاة على التفكير التأويلي النقدي، وكذلك مراجعة دورية للنصوص القانونية لضمان بقاء عدالتها ومواكبتها.

2. أبرز ما توصّل إليه البحث هو أن العدالة لا يمكن أن تُصان إلا إذا تم تأمين استقلال حقيقي للقضاء، مع تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة القضائية. يوصى بإصلاحات هيكلية تضمن توزيعًا عادلًا للقضايا، وتمنع التمييز أو التحيّز الطبقي أو السياسي. كما ينبغي دعم المحاكم بوسائل حديثة لتقريب العدالة من الناس، وتسهيل الوصول إليها، خصوصًا للفئات المهمشة، من خلال المساعدة القانونية المجانية وتبسيط الإجراءات القضائية.

3. يرى البحث أن العدالة لا تُبنى فقط عبر المؤسسات، بل تحتاج إلى وعي مجتمعي حقيقي بقيم العدل والمساواة وسيادة القانون. لذلك، يُوصى بإدماج الثقافة القانونية في التعليم والإعلام، وتشجيع المبادرات الحقوقية التي توصل المعرفة القانونية إلى المواطن بلغة بسيطة وعملية. كما يُوصى بدعم المجتمع المدني في مراقبة أداء العدالة، وتعزيز الحوار بين السلطة القضائية والمواطنين، لإعادة بناء الثقة وإشراك الجميع في صيانة العدالة كقيمة يومية لا شعار مجرد.

المصادر والمراجع

1. البعلبكي، رمزي. "العدالة والمساواة في المنظومة القضائية العربية." مجلة الحقوق والعدالة، العدد 9، 2019.
2. الحناوي، سامي. التمييز المؤسسي في النظم القضائية. بيروت: دار الإحياء، 2014.
3. الشفيق، أحمد محمود. الفساد والقانون. القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2011.
4. عبد السلام، فؤاد. العدالة من الأسفل: رؤية سوسيولوجية. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2017.
5. عبد العزيز، عمر. العدالة بين التنظير والتطبيق. بيروت: دار الآفاق، 2016.
6. عكاشة، سعيد. "العدالة والعدالة الرمزية." مجلة قضايا عربية، العدد 67، 2021.
7. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي. بيروت: ط1، 2021.
8. المركز العربي للأبحاث. مؤشرات العدالة في العالم العربي. الدوحة، 2019.
9. المعهد السويدي للعدالة الاجتماعية. نموذج العدالة في الدول الإسكندنافية. ستوكهولم، 2015.
10. والي، فتحي. القضاء والعدالة. القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2009.
11. محفوظ، محمد. العدالة الاجتماعية ومفهوم المواطنة. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2015.
12. بورديو، بيير. Sur l'État: Cours au Collège de France, 1989-1992. Paris: Seuil, 2012.
13. Truth and Reconciliation Commission of South Africa. Final Report. Vol. 1. South Africa, 1998.
14. Department of Justice Canada. Justice for All Initiative. Canada, 2021.
15. UNODC. Justice for All: Legal Empowerment in Action. United Nations, 2020.